4,8٪ النمو غير النفطي للمملكة بين 2021 و2024.. مدفوعاً باستثمارات حكومية غير مسبوقة في القطاعات الإستراتيجية

«الوطني»: تسارع وتيرة التحول الاقتصادي بالسعودية.. وآفاق النمو تبشّر بالازدهار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن متوسط نمو الاقتصاد غير النفطي في المملكة العربية السعودية بلغ 4,8٪ خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021ـ2024، مدفوعا باستثمارات حكومية غير مسبوقة في القطاعات الإستراتيجية، وذلك في إطار خطة التنمية المستدامة «رؤية السعودية 2030».

وأشار التقرير إلى أنه بالتزامن مع ذلك بدأت الحكومة تطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية على نطاق واسع منذ عام 2016، الأمر الذي ساهم في تعزيز بيئة الأعمال ورفع مستويات التوظيف والإنتاجية، إلى جانب المساهمة في دفع عجلة النمو والتنويع.

ويتطلب الحفاظ على هذا الزخم القوي بالقطاع غير النفطي استمرار الإصلاحات وتعزيز الاستثمارات المحلية، وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن انخفاض النفط والإنتاج وارتفاع النفقات، إلا أن مستويات عجز المالية العامة والدين العام لاتزال تحت السيطرة، وذلك بفضل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق والدور الفعال الذي يلعبه صندوق الاستثمارات العامة في الاقتصاد المحلي.

وقال التقرير إنه في ظل التزام السعودية بخفض إنتاج النفط وفقا لمتطلبات اتفاق أوبك وحلفائها، تراجع الدور التقليدي للقطاع النفطي، ليتصدر الاقتصاد غير النفطي المشهد، محققا معدلات نمو لافتة، فمنذ الجائحة بدأت المكاسب الاجتماعية والاقتصادية في الظهور، إذ وصلت مساهمة القطاع غير النفطي بالناتج المحلي لنحو 51٪ في 2024، حسب التقديرات الرسمية الأولية.

وترسم المؤشرات الشهرية صورة إيجابية للظروف الحالية للاقتصاد غير النفطي، بدءا من ارتفاع ائتمان القطاع الخاص بنسبة 13٪ على أساس سنوي في ديسمبر 2024، ووصولا لتسجيل مؤشر مديري المشتريات لنشاط القطاع الخاص أعلى مستوياته في عشرة أعوام في يناير 2025 (60,5 نقطة)، مما يرسم صورة إيجابية للظروف الحالية ضمن الاقتصاد غير النفطي.

عائدات السياحة.. محرك رئيسي

وأشار تقرير بنك الكويت الوطني، إلى أن قطاع السياحة في المملكة سجل نموا ملحوظا منذ 2020، إذ ارتفع عدد الزوار من أقل من 50 مليون زائر ليصل إلى أكثر من 100 مليون في عام 2023، وقفز الإنفاق السياحي إلى أكثر من 250 مليار ريال (67 مليار دولار) في عام 2023، بما يعادل 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مقابل 7,4٪ في عام 2021.

وقال التقرير إن هذا النمو الكبير يأتي على خلفية الجهود الحكومية الملموسة لتطوير القطاع، حيث شملت تلك المبادرات إنشاء صندوق للتنمية السياحية وتيسير إجراءات التأشيرات وتعزيز الاستثمار برأس المال البشري وتوسيع مسارات السفر الجوي، وإطلاق حملات تسويقية واسعة، واستضافة فعاليات رياضية وترفيهية عالمية، مثل سباقات الفورمولا 1 والحفلات الموسيقية.

كما لعب تطوير المواقع الطبيعية والتراثية، مثل ساحل البحر الأحمر وبوابة الدرعية والعلا، دورا رئيسيا في تعزيز السياحة الداخلية والوافدة، بينما ساهمت مشاريع تطوير مواقع المشاعر المقدسة وتوسعة البنية التحتية للنقل في دعم النمو المستمر لسياحة الحج، التي تشكل عنصرا جوهريا في حركة السياحة الوافدة.

ومن المتوقع أن تواصل السياحة دورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، لاسيما في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة، اللذين شهدا معدل نمو سنوي بلغ 8,3٪ في المتوسط بين عامي 2021 و2023. وبفضل هذا الزخم أصبح قطاع السياحة أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال عام 2023، إذ استحوذ على 15,3٪.

التصنيع والتعدين.. فرص نمو واعدة

وذكر تقرير البنك الوطني أن قطاع التصنيع السعودي (باستثناء تكرير البترول) يواصل ترسيخ مكانته كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، إذ يمثل نحو 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وعلى الرغم من الأداء القوي الذي حققه في عامي 2022ـ2023 (بمعدل نمو سنوي بلغ 7٪ في المتوسط)، إلا أن القطاع شهد انكماشا هامشيا (ـ0,7٪) خلال عام 2023، متأثرا بقاعدة الأساس وضعف الطلب على البتروكيماويات في الصين، والتي تعتبر الشريك التجاري الأكبر للمملكة.

أما مؤشرات عام 2024 فتعكس انتعاشا واضحا للقطاع، في ظل نمو الإنتاج بنسبة 2,6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى، كما تبدو التوقعات المستقبلية إيجابية في ظل عودة القطاع مرة أخرى لتوسيع نطاقه بما يتجاوز عمليات التكرير والبتروكيماويات ليشمل تصنيع المعدات الصناعية والعسكرية، بما يتسق مع مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للصناعة. وتبرز الطاقة المتجددة وقطاع التعدين والمعادن كركائز واعدة للنمو.

وفي هذا الإطار عززت الحكومة استثماراتها عبر إصدار نظام الاستثمار التعديني في عام 2021، مما فتح المجال أمام منح تراخيص استكشاف للموارد الطبيعية غير المستغلة بقيمة تقدر بنحو 1,3 تريليون دولار. وشهد القطاع مؤخرا توقيع صفقات بقيمة 9,3 مليارات دولار مع شركات كبرى، منها شركة فيدانتا الهندية ومجموعة زيجين الصينية.

تحسن بيئة الأعمال

ولفت التقرير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة شهدت قفزة في عام 2023، مسجلة 96 مليار ريال (25,5 مليار دولار)، لتتجاوز بذلك الهدف المعلن البالغ 83 مليار ريال (22 مليار دولار) وتحقق المستوى المستهدف الذي حددته الإستراتيجية الوطنية للاستثمار بنسبة 2,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت هناك زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 2021 و2022، مدفوعة بصفقات خطوط أنابيب أرامكو الاستثنائية التي بلغت قيمتها 12,4 مليار دولار و15,6 مليار دولار، على التوالي. وفي عام 2023، ارتفعت التدفقات الواردة بنسبة 50٪ مقارنة بعام 2022، بعد استبعاد التدفقات غير المتكررة من العام السابق.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 3 مرات تقريبا، لتصل إلى 112 مليار ريال (30 مليار دولار) بين عامي 2021 و2023، بعد إطلاق الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، مقابل 43 مليار ريال (11,5 مليار دولار) في المتوسط بين عامي 2018 و2020.

وتطمح الحكومة إلى جذب 100 مليار دولار سنويا من الاستثمارات الأجنبية، بما يعادل 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. أما على الصعيد القطاعي، لايزال التصنيع الوجهة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يليه قطاعا التجزئة والضيافة، ثم الخدمات المالية والنقل والتخزين.

ضمن حرص البنك على توطيد أواصر التعاون مع مؤسسات القطاع النفطي

.. والبنك نظّم محاضرة مصرفية توعوية في «صناعة الكيماويات»

جانب من المحاضرة المصرفية التوعوية للبنك الوطني في المقر الرئيسي لشركة صناعة الكيماويات البترولية

نظم بنك الكويت الوطني محاضرة توعوية حول حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» في المقر الرئيسي لشركة صناعة الكيماويات البترولية، وذلك لنشر الثقافة المصرفية وتعزيز الوعي المالي بين موظفي الشركة، وتسليط الضوء على أحدث عمليات الاحتيال الشائعة وكيفية تفاديها والخطوات الواجب اتخاذها للبقاء آمنين.

يأتي ذلك في ظل حرص بنك الكويت الوطني على توطيد أواصر التعاون مع مؤسسات القطاع النفطي، والعمل يدا بيد للتصدي لعمليات الاحتيال والنصب الإلكتروني، ودعما لجهود بنك الكويت المركزي الذي أطلق حملة «لنكن على دراية» بالتعاون مع البنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت، والتي تعد الأضخم من نوعها على مستوى دول المنطقة.

وتعكس مثل هذه الزيارات جهود «الوطني» المستمرة في نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع، حيث لا تشمل حملة «لنكن على دراية» مجرد التوعية بمخاطر الاحتيال فحسب، بل تتبنى موضوعات غاية في الأهمية منها أفضل السبل للاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

ويمتلك بنك الكويت الوطني علاقات راسخة ومميزة تمتد على مدار سنوات طويلة مع مؤسسات القطاع النفطي، لذلك يحرص باستمرار على تنظيم العديد من الزيارات والجلسات التوعوية والنقاشية التي تهدف إلى مساعدة الموظفين على فهم أنواع الاحتيال والطرق الجديدة التي يستخدمها المحتالون لتنفيذ مخططاتهم، كما تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية أكثر أمانا في المستقبل، لاسيما مع التطور الرقمي المتسارع واعتماد الخدمات المصرفية على أحدث وسائل التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وإتمام غالبية المعاملات البنكية من خلال الهواتف الذكية.

ويؤمن الوطني بأن الوعي هو مفتاح مكافحة عمليات الاحتيال، لذلك يعمل باستمرار على تكثيف المحتوى التوعوي الذي ينشره عبر صفحاته في وسائل التواصل الاجتماعي، لحماية مصالح العملاء وتعزيز ثقتهم، وتوفير بيئة مصرفية آمنة، في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي نتجت عنها أساليب أكثر تطورا وتعقيدا في عمليات الاحتيال المالي.

ودعا الوطني إلى ضرورة الاطلاع باستمرار على أحدث وسائل الاحتيال الشائعة لمعرفة طرق تفاديها، من خلال اتباع النصائح والإرشادات التي يقدمها عبر كل منصاته الرقمية، موضحا أن المحتالين عادة ما يستخدمون أساليب جديدة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للإيقاع بضحاياهم، لذلك يعمل البنك على رصد مثل هذه الأساليب الملتوية، وتنبيه الجمهور منها.

ويلتزم «الوطني» بتقديم كل سبل الدعم للحملات المهمة والإستراتيجية التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع، بينما تعد جهود البنك في مكافحة عمليات الاحتيال وتوعية العملاء ركيزة أساسية وراسخة في إستراتيجيته. كما يسخر البنك كل إمكاناته الهائلة، بما في ذلك جميع قنواته الرقمية التي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى مصارف الكويت، وذلك لضمان وصول أهداف حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور.

الجدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني داعم وشريك رئيسي لكل المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين كل شرائح المجتمع، كما أن الوطني، وباعتباره مؤسسة مالية رائدة في المنطقة، دأب على تنظيم مختلف الفعاليات التي تسهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي.

مؤشر مديري المشتريات يسجل 51,6 نقطة

«S&P»: استمرار تحسّن الظروف التجارية في القطاع الخاص الكويتي خلال فبراير الماضي

سجلت قراءة مؤشر مديري المشتريات الكويتي، الصادرة أمس عن وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال «S&P»، والذي يقيس أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط، 51,6 نقطة بنهاية شهر فبراير الماضي، وذلك مقابل مستواه بنهاية يناير والبالغ 53,4 نقطة.

واستمر تحسن الظروف التجارية بشكل عام في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الكويت خلال فبراير الماضي، ورغم ارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة، إلا أن معدلات التوسع استمرت في التراجع عن الذروات التي سجلتها في نهاية عام 2024.

وكان الانخفاض المتجدد في التوظيف ونشاط الشراء أقل إيجابية، في حين خفضت الشركات أسعار منتجاتها للمرة الثانية في ثلاثة أشهر على الرغم من الزيادة الحادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، وشهد الإنتاج ارتفاعا قويا، لتمتد بذلك سلسلة التوسع الحالية التي بدأت في فبراير 2023، رغم تباطؤ وتيرة النمو للشهر الثالث على التوالي لأبطأ مستوياتها منذ أكتوبر الماضي. وفي الحالات التي زاد فيها النشاط ربطت الشركات المشاركة ذلك بالتسويق الناجح عبر مجموعة من القنوات المختلفة والأسعار التنافسية، وكانت جهود الدعاية وتخفيض الأسعار أيضا من بين العوامل الرئيسية وراء ارتفاع الطلبات الجديدة، وكانت وتيرة التوسع قوية وكلنها تباطأت منذ يناير.

وارتفعت أيضا طلبات التصدير الجديدة، ولكن بدرجة أقل من إجمالي الأعمال الجديدة، وكانت الزيادة المتواضعة هي الأبطأ منذ عام ونصف العام، وفي الحالات التي ارتفعت فيها الأعمال الجديدة الواردة من الخارج، كان ذلك مرتبطا عموما بالمبيعات للعملاء في بلدان مجاورة. ورغم أن الطلبات الجديدة واصلت الارتفاع بقوة، فإن تباطؤ وتيرة النمو يعني أن الشركات في المجمل خفضت مستويات التوظيف، لأول مرة منذ 6 أشهر بشكل «هامشي»، وتماشيا مع انخفاض أعداد القوى العاملة، انخفضت تكاليف التوظيف أيضا.

وأدى انخفاض العمالة في وقت ارتفاع الطلبات الجديدة، إلى تسجيل الشركات زيادة أخرى في الأعمال غير المنجزة، وذلك للمرة الخامسة في 5 أشهر، وظل معدل التراكم طفيفا، ولم يرتفع إلا قليلا عن فترة الدراسة السابقة.

الكويت تستورد 85٪ من احتياجاتها الغذائية

قال تقرير نشره موقع «إكسبرس تريبيون» الباكستاني، إن الكويت وباكستان تربطهما علاقة طويلة الأمد وودية تعززت بمرور الوقت، حيث ظهر البلدان التزاما ثابتا تجاه تنمية وازدهار بعضهما البعض، وصمدت صداقتهما أمام اختبار الزمن، مما أثبت صدقهما في مناسبات متعددة. وأشار التقرير إلى أنه خلال جائحة «كوفيد-19»، سهلت باكستان توريد المواد الغذائية الأساسية، مثل اللحوم، وسط الاضطرابات العالمية، فيما قدمت الكويت دعمها لباكستان مرارا وتكرارا خلال الأزمات، ففي عام 2005، قدمت الحكومة الكويتية 100 مليون دولار كمساعدات للمناطق المتضررة من الزلازل، لاسيما في كشمير.

وذكر التقرير أن مجالات الغذاء والزراعة برزت كمجالات تعاون حيوية بين الكويت وباكستان، وذلك في ظل استيراد الكويت لنحو 85٪ من احتياجاتها الغذائية من الأسواق العالمية، حيث تسعى باكستان لتلبية الطلب الكويتي على اللحوم الحلال، في ظل استيرادها الحيوانات الحية من دول مثل نيوزيلندا والبرازيل، مما يتطلب مستشفيات متخصصة للحيوانات على متن السفن. وفي هذا السياق، تقدم باكستان بديلا مثاليا، فمن خلال استيراد اللحوم المصنعة من باكستان بدلا من الحيوانات الحية، يمكن للكويت تقليل التكاليف والتحديات اللوجستية مع ضمان الامتثال لمعايير الحلال. وتناول التقرير العلاقات الاقتصادية الراسخة بين البلدين، حيث قال إن الكويت وباكستان أنشأتا شركة الاستثمار الباكستانية - الكويتية (PKIC) في عام 1979 كمؤسسة مالية تنموية، وعلى مر السنين، نمت الشركة لتصبح حائزة أصول بقيمة 20 مليار روبية، واستثمرت (PKIC) بنجاح في العديد من المشاريع الرئيسية، لتؤكد التزام الكويت بنمو الاقتصاد الباكستاني.

من جانبها، حافظت شركة الاستكشافات البترولية الكويتية الأجنبية (KUFPEC) على حضور قوي في باكستان لسنوات عديدة. وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية، وقد استثمرت ما يقرب من مليار دولار في قطاع الطاقة الباكستاني. وتعمل (KUFPEC) حاليا على توسيع استثماراتها لدعم جهود باكستان في استكشاف النفط والغاز.

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية لبنك الكويت الدولي KIB للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

يسر مجلس إدارة بنك الكويت الدولي KIB دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الخميس الموافق 20 مارس 2025 وبعقبه مباشرة اجتماع الجمعية العامة الغير عادية، وذلك من خلال الحضور والتصويت المباشر في مقر المركز الرئيسي للبنك - الدور العاشر والكائن بالبرج الغربي - مجمع البنوك المشترك - دروازة العبدالرزاق. أو من خلال الحضور والتصويت عن طريق النظام الالكتروني وفق دليل السياسات والاجراءات للجمعيات العامة من خلال الأنظمة الالكترونية الصادرة عن الشركة الكويتية للمقاصة. ويكون حق حضور هذه الجمعية للمساهمين المقيدة أسماؤهم بسجلات مساهمي البنك في يوم الأثنين 10 مارس 2025 ويكون التاريخ النهائي لشراء أسهم البنك للقيد في سجل حق حضور الجمعية العامة يوم الأربعاء 5 مارس 2025، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدولي الأعمال الآتيين:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك الكويت الدولي KIB لعام 2024

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
4. سماع تقرير مكتب المدقق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
5. سماع تقرير بالمخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على البنك عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
6. اعتماد البيانات المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
7. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 وذلك على النحو التالي:

أ- أرباح نقدية بنسبة 5% (خمسة في المائة) من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع 5 فلوس للسهم الواحد) بمبلغ وقدره 7,887,465,930 دينار كويتي (سبعة ملايين وثمانمائة وسبعة وثمانون ألفاً وأربعمائة وخمسة وستون ديناراً كويتياً و930 فلساً)، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 2025/04/17. وذلك بعد استبعاد أسهم الخزينة.

ب- أرباح على شكل أسهم منحة مجانية بنسبة 5% (خمسة في المائة) من رأس المال المُصدر والمدفوع. وذلك بإصدار عدد 85,168,919 سهماً جديداً (خمسة وثمانون مليوناً ومائة وثمانية وستون ألفاً وتسعمائة وتسعة عشر سهماً) توزع كأسهم منحة مجانية للمساهمين المقيدين في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له الخميس الموافق 2025/04/17. كل منهم بنسبة ما يملكه بواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم. وتغطية قيمة الزيادة الناتجة عن ذلك في رأس المال المُصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 8,516,891,900 دينار كويتي (ثمانية ملايين وخمسمائة وستة عشر ألفاً وثمانمائة وواحد وتسعون ديناراً كويتياً و900 فلس) من حساب الأرباح والخسائر، وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناشئة عنها وفقا لما يراه مناسباً.

ت- اعتماد الجدول الزمني المتعلق باستحقاقات الأسهم:

يوم حيازة السهم (آخر يوم تداول للسهم محملاً بالاستحقاق)	يوم الاثنين 2025/04/14
اول يوم تداول بدون الاستحقاق	يوم الثلاثاء 2025/04/15
يوم الاستحقاق (تاريخ تحديد المساهمين المسجلين بسجلات البنك)	يوم الخميس 2025/04/17
يوم البدء في توزيع الأرباح النقدية في حسابات المساهمين	يوم الأربعاء 2025/04/23

وتفويض مجلس الإدارة في تعديل الجدول الزمني سالف الذكر لتنفيذ قرار الجمعية العامة العادية بتوزيع الأرباح في حال عدم إتمام إجراءات الشهر قبل تاريخ الاستحقاق بثمانية أيام عمل على الأقل.

8. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة مالية للسيد رئيس مجلس الإدارة وللسادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 331,000 دينار كويتي (ثلثمائة وواحد وثلاثون ألف دينار كويتي) وذلك عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
9. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بمنح عمليات تمويل والتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2025 وذلك وفقاً للسياسات والنظم المعمول بها في البنك وفي إطار التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.
10. تلاوة واعتماد تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة.
11. إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
12. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم البنك بما لا يتجاوز 10% (عشرة في المائة) من إجمالي عدد أسهم البنك، وعلى أن يستمر هذا التفويض ساريا لمدة ثمانية عشر شهراً من تاريخ صدوره.
13. الموافقة على استقطاع 10% (عشرة في المائة) لحساب الاحتياطي الإجباري بمبلغ 2,848,428 دينار كويتي (مليونان وثمانمائة وثمانية وأربعون ألفاً وأربعمائة وثمانية وعشرون ديناراً كويتياً).
14. مناقشة الموافقة على استقطاع 10% (عشرة في المائة) لحساب الاحتياطي الاختياري بمبلغ 2,848,428 دينار كويتي (مليونان وثمانمائة وثمانية وأربعون ألفاً وأربعمائة وثمانية وعشرون ديناراً كويتياً).
15. الموافقة على إصدار البنك بشكل مباشر أو غير مباشر صكوك أو أدوات تمويلية أخرى (أيا كانت أنواعها) وفقاً لصيغ العقود التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (وكذلك تأسيس برنامج إصدار صكوك والإصدار تحت مظلته) بالدينار الكويتي أو أي عملة أخرى يراها مناسبة داخل أو خارج الكويت. مع تفويض مجلس الإدارة (وإجازة موافقاته السابقة) في كل ما يتعلق بإصدار الصكوك وتحديد قيمتها الإسمية و قيمة إصداراتها وشروطها وأحكامها والعائد عليها ووسائل طرحها واستهلاكها والقيام باتخاذ كل ما يلزم نحو ذلك بما يتفق وأحكام القوانين الواجبة التطبيق والقرارات ذات الصلة وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية عند الاقتضاء ولمجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه مناسب في تنفيذ كل أو بعض ما تقدم.
16. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية التي تنتهي في 2025/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
17. تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية التي تنتهي في 2025/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه، شريطة موافقة بنك الكويت المركزي.
18. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات البنك للسنة المالية التي تنتهي في 2025/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما.
19. انتخاب واختيار أحد عشر عضواً لمجلس إدارة البنك للدورة القادمة ومدتها ثلاث سنوات من يوم صدور قرار الجمعية العامة بذلك. ويكون من بينهم سبعة أعضاء غير مستقلين يتم انتخابهم وأربعة أعضاء مستقلين يتم اختيارهم وفقا للقانون والنظام الأساسي للبنك وقواعد وتعليمات الجهات الرقابية وقواعد الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

فيما يلي قائمة بأسماء السادة المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك:

الأعضاء غير المستقلين:
الشيخ/ محمد جراح الصباح
السيد/ راشد جواد بوخمسين
السيد/ أنور جواد بوخمسين
السيد/ جاسم حسن زينل
الدكتور/ عبد الله عبد الصمد معرفي
السيد/ صالح سليمان الطراد
السيد/ مرزوق خالد يوسف المرزوق
السيد/ فيصل عبد الحميد الصراف
الدكتور/ رياض يوسف فرس

الأعضاء المستقلين:
السيد/ عبد الرزاق صلاح المطوع
السيد/ جاسم محمد الوزان
الدكتور/ سالم فلاح الحجرف
السيد/ غازي فيصل الهاجري
السيد/ جهاد محمد أحمد القبندي

* تخضع جميع التعديلات لموافقة الجهات الرقابية المختصة

في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة اجتماع الجمعية العامة العادية سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق 27 مارس 2025. وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني والذي يكون صحيحاً أي كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة الغير عادية لبنك الكويت الدولي KIB لعام 2024

1. الموافقة على زيادة رأس مال البنك المُصرح به والمُصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ وقدره 170,337,838,900 دينار كويتي (مائة وسبعون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وثلاثون ديناراً كويتياً و900 فلساً) إلى مبلغ وقدره 178,854,730,800 دينار كويتي (مائة وثمانية وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعة وخمسون ألفاً وسبعمائة وثلاثون ديناراً كويتياً و800 فلس) وذلك بإصدار عدد 85,168,919 سهماً جديداً (خمسة وثمانون مليوناً ومائة وثمانية وستون ألفاً وتسعمائة وتسعة عشر سهماً) توزع كأسهم منحة مجانية للمساهمين المستحقين لها على الوجه المبين في الجدول الزمني المعتمد من الجمعية العامة العادية. وتغطية قيمة الزيادة الناتجة عن ذلك في رأس المال المُصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 8,516,891,900 دينار كويتي (ثمانية ملايين وخمسمائة وستة عشر ألفاً وثمانمائة وواحد وتسعون ديناراً كويتياً و900 فلس) من حساب الأرباح والخسائر، وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناشئة عنها وفقا لما يراه مناسباً.
2. الموافقة على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي على النحو التالي:

النص الأصلي:
حدد رأس مال البنك المُصرح به والمُصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ وقدره 170,337,838,900 ديناراً كويتياً (مائة وسبعون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وثلاثون ديناراً كويتياً و900 فلس) مقسماً على 1,703,378,389 سهماً (مليار وسبعمائة وثلاثة ملايين وثلاثمائة وثمانية وسبعون ألفاً وثلاثمائة وتسعة وثمانون سهماً). القيمة الإسمية لكل سهم منها 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية.

النص المعدل:
حدد رأس مال البنك المُصرح به والمُصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ وقدره 178,854,730,800 دينار كويتي (مائة وثمانية وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعة وخمسون ألفاً وسبعمائة وثلاثون ديناراً كويتياً و800 فلس) مقسماً على 1,788,547,308 سهماً (مليار وسبعمائة وثمانية وثمانون مليون وخمسمائة وسبعة وأربعون ألف وثلاثمائة وثمانية سهم). القيمة الإسمية لكل سهم منها 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية.

* تخضع جميع التعديلات لموافقة الجهات الرقابية المختصة.

في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة اجتماع الجمعية العامة الغير عادية سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة الغير عادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق 27 مارس 2025. وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر والمدفوع

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في المشاركة من خلال الحضور المباشر مراجعة المركز الرئيسي للبنك - الدور الثاني عشر قسم علاقات المستثمرين والكائن بالبرج الغربي - مجمع البنوك المشترك - دروازة العبد الرزاق ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 12 مارس 2025 خلال ساعات العمل الرسمية لاستلام بطاقات الدعوة المتضمنة جدول أعمال الجمعية العامة العادية و الغير العادية. وعلى السادة المساهمين الكرام الراغبين في المشاركة الكترونيا زيارة الموقع الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة والاطلاع على دليل سياسات وإجراءات الجمعيات العامة من خلال الأنظمة الالكترونية واتباع الإجراءات اللازمة للتسجيل والتصويت الكترونيا. علما بأن المشاركة بالتصويت الالكتروني سوف يكون متاحاً اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 10 مارس 2025 وتستمر حتى يوم انعقاد الجمعية العامة العادية والغير عادية 20 مارس 2025 وحتى اغلاق المشاركة لكل بند من بنود الاجتماع من قبل مدير النظام. ولا يجوز للمساهم الجمع أو المزج - بأي شكل - بين الطريق الالكتروني والطريق المباشر للحضور والتصويت.

ولمزيد من الاستفسار يرجى التواصل على الأرقام التالية 22311448 - 22311995 - 22311020

والله ولي التوفيق ...
رئيس مجلس الإدارة

KIB بنك للحياة
Investor-Relations@kib.com.kw www.kib.com.kw | 1 866 866 KIBpage